

## الحق في الماء والأمن المائي مهددان بسبب الاستغلال المفرط للموارد المائي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يدق ناقوس الخطر ويدعو إلى اتخاذ تدابير استعجالية

أصبح الطلب على الماء في المغرب اليوم أكبر من الكميات المتوفرة سنويا من الموارد المتجددة من المياه العذبة. لذا، فإن تحقيق الأمن المائي يعد أولوية قصوى بالنسبة لبلادنا حاليا وفي السنوات القادمة. وبالنظر لما يترتب عنه من مخاطر تمس بالسلم الاجتماعي وتساهم في تفاقم الضوايق المجالية، فإن الأمن المائي يستدعي تقديم إجابة سياسية عاجلة تجعله في صلب الرؤية التنموية الوطنية وباعتباره عاملا أساسيا لاستدامة نموذجنا التنموي المنشود وقدرته على مواجهة التقلبات. ويتعين أن تندرج هذه الإجابة في إطار سياسة عمومية تمكن في الآن ذاته من حماية الموارد المائية وتميئها، وتتسم بالإبداع وتسترشد بالممارسات الفضلى في مجال حكامه الموارد المائية.

### تدابير مؤسسية وتنظيمية:

- افتتاح وصيانة شبكات توزيع المياه في المدن بكيفية ممنهجة ودائمة، وذلك للحد من تسربات المياه، والرفع من مردودية تلك الشبكات، بما يجعلها تستجيب للمعايير الدولية؛
- العمل تلقائيا على إنجاز دراسة لتأثير المشاريع الاستثمارية على الموارد المائية وكذا لنجاعتها المائية، لا سيما في مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة، واعتماد مبدأ اللجوء إلى تحكيم رئيس الحكومة في هذا المجال؛
- القيام بمراجعة عميقة للتعرفة المعمول بها على المستوى الوطني والمحلي لتوفير الماء وخدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة، مع إطلاع العموم على نتائج هذه العملية؛
- وضع إطار مرجعي وطني للنظام المحاسباتي الخاص بالموارد المائية يتيح تقييم الكلفة الحقيقية للماء لكل حوض من أحواض التصريف المائية، وذلك بغية إرساء تضامن جهوي واجتماعي، من خلال تحسين آليات استهداف الإعانات الحكومية للقطاع وتعزيز قدرات الجهات على التمويل الذاتي؛
- تفعيل هيئات التنسيق والتشاور، على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل القيام بمهام التحكيم، ليس فقط في مجال المنازعات، وإنما أساسا في ما يتعلق بالخيارات الواجب اتخاذها في ضوء مختلف المعايير المنبثقة عن سياسة الاستثمار والتنمية المستدامة.

### تدابير استراتيجية من أجل رصد أفضل للاستثمارات في مجال المياه:

- تسريع الاستخدام المكثف للموارد المائية غير التقليدية، خاصة من خلال تعميم تقنية تحلية مياه البحر بالنسبة للمناطق الساحلية وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة؛
- العمل، على الأقل بالنسبة للتجزئات العقارية الجديدة، على وضع شبكات منفصلة (بين قنوات تجميع مياه الأمطار وقنوات الصرف الصحي) وكذا العمل على تعميم محطات المعالجة.

### الماء، مورد حيوي أصبح في تناقص مستمر في بلادنا

عندما تقل المياه التي يتوفر عليها بلد ما عن 1000 متر مكعب للفرد سنويا، فإنه يعتبر في وضعية خصاص في الموارد المائية. أما في المغرب، فإن الوضع قد أصبح مقلقا على اعتبار أن موارده المائية تقدر حاليا بأقل من 650 مترا مكعبا للفرد سنويا، مقابل 2500 متر مكعب سنة 1960، ومن المتوقع أن تقل هذه الكمية عن 500 متر مكعب بحلول سنة 2030. وتشير بعض الدراسات الدولية إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى فقدان 80 في المائة من الموارد المائية المتوفرة في بلادنا خلال السنوات الـ25 المقبلة.

### رغم ندرة الموارد المائية، فإنها لا تزال تتعرض للاستهلاك المفرط وللهدر

على الرغم من تناقصها المطرد، فإن الاستهلاك المفرط للموارد المائية، لا سيما المياه الجوفية، يتزايد في بلادنا، دون تقييد صارم بما يقتضيه القانون لاستغلال الموارد المائية، فضلا عن الضعف المسجل على مستوى فعالية آليات المراقبة. وقد شهدت بعض المدن المغربية في السنوات الأخيرة احتجاجات للسكان المحلية بسبب تواتر ظاهرة العطش وصعوبة الولوج إلى الماء الشروب، في وقت يستمر فيه في مدن أخرى استخدام المياه الصالحة للشرب لسقي المساحات الخضراء وبعض المشاريع السياحية، ناهيك عن استمرار بعض الزراعات التي تستهلك الكثير من الماء.

### ... من هنا، ضرورة التدخل على وجه الاستعجال من أجل ضمان الأمن المائي بالمغرب

إن ظاهرة ندرة الموارد المائية بالمغرب ستزداد حدة إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء أو إذا تأخر تنفيذ الإصلاحات المعلن عنها. وفي هذا الصدد، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه بات من الضروري تنفيذ جملة من التدابير في مجال تدبير الموارد المائية، تندرج ضمن ثلاثة محاور أساسية، وهي مستمدة من عدد من التقارير والآراء التي سبق أن أدلى بها :

### تدابير مستعجلة للتنوعية من أجل تغيير سلوك المرتفقين:

- بلورة وتنفيذ استراتيجية للتواصل تهدف إلى زيادة وعي جميع المستخدمين (الجماعات الترابية، الفاعلون الاقتصاديون والمواطنون، إلخ) بالأهمية القصوى التي يكتسبها اعتماد سلوكيات مراعية للبيئة في ما يتعلق باستهلاك المياه؛
- القطع مع ممارسة سقي المساحات الخضراء العمومية ومنتزهات الترفيه والمنشآت الرياضية بالماء الصالح للشرب، والحرص على اللجوء المُنَهَج إلى استخدام المياه العادمة؛

## المراجع :

- «الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014
- الموضوع الخاص للتقرير السنوي لسنة 2015، «العدالة المناخية: رهانات التفعيل وتحدياته»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015
- «الثروة الإجمالية للمغرب»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي برسم سنة 2018
- «النموذج التنموي الجديد، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي»، 2019

نقطة  
يقظة